

(الشعب، ١٩٩٢/٨/١٩).

أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد صرح أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح «أن الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام سيناقش مع الجانب الإسرائيلي إجراءات نقل السلطة في الأرض المحتلة للشعب الفلسطيني، وتحديد هيئة تشريعية تتسلم السلطة من سلطات الاحتلال، والإشراف على الانتخابات في حال إجرائها، وإطلاق سراح الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية» (السلام، ١٩٩٢/٨/٢٤).

وقال وزير الخارجية المصري «أن مصر تعلق آمالاً كبيرة على الجولة [السادسة] من مفاوضات السلام... باعتبارها جولة كاشفة عن مدى إمكان [تحقيق] تقدم حقيقي في عملية السلام، خاصة بعد سقوط الحكومة الإسرائيلية التي عرفت بالمماطلة... [و] نتوقع أن تتبّع الحكومة الإسرائيلية الجديدة أسلوباً مختلفاً وتسهم في تقدم عملية السلام، وذلك بطرح اقتراحات ايجابية وتوضيح التزامها بمبدأ الأرض [في] مقابل السلام» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٨/٢٣).

وفي ضوء التفاؤل الحذر الذي ساد الأوساط المعنوية بالعملية السلمية، رأى المراقبون، ان هذه الجولة من مفاوضات السلام تحمل في طياتها احتمالين: «الأول، يرى عدم إمكانية احراز تقدم، على الرغم من التغيير النسبي في اللهجة والاسلوب لحكومة رابين، فهي لم تعرب عن التزامها بالمبادئ الأساسية لمفاوضات السلام الشامل والعدل والدائم في المنحلة عبر التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن [الدولي]، ومبدأ إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة؛ أما الاتجاه الثاني، فيرى ان الجولة تختلف عن غيرها من الجولات الخمس السابقة، حيث كان شامير يستهدف المراوغة والمراهنة على كسب الوقت، ولكن بعد توالي رابين الحكم، يمكن تقدم المفاوضات على اثر تصريحات رابين التي تؤكد التزام حكومته بالتقدم في مسيرة السلام» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٨/٢٤).

أحمد شاهين

الإسرائيلي، أسحق رابين، الى واشنطن... وانعكاساتها الخطيرة على عملية السلام... [مما] يدفع الاطراف العربية الى طرح التساؤلات حول دور الولايات المتحدة [الأميركية] كوسيط نزيه والتشكيك في مصداقيتها، مما يشجع إسرائيل على مواصلة احتلالها للأراضي العربية ورفضها للسلام» (الشعب، ١٩٩٢/٨/٢٢)؛ وجدّد المشاركون تمسكهم بالبيان الصادر عن اجتماعهم في ١٩٩٢/٧/٢٥، وتقرّر المشاركة في جولة المفاوضات المقررة على أساس «ان الحل لا بد وان يرتكز على قرار الشرعية الدولية وإعادة الأرض [في] مقابل السلام»، حسب قول وزير الخارجية الاردني، الذي أوضح ان قرارات الشرعية الدولية «تتمثل في قرارى مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و ٢٣٨ بالنسبة للأراضي المحتلة في فلسطين والجولان والأراضي الاردنية، والقرار ٤٢٥ بالنسبة للأراضي المحتلة في الجنوب اللبناني» (السلام، ١٩٩٢/٨/٢٣).

توقّعات

خلال لقائه برئيس الوفد السوري الى مفاوضات السلام لابلغه توجهات سوريا، قال الرئيس السوري، حافظ الأسد، ان لقاء واشنطن يعتبر الاختبار الأساس «لرؤية مدى جدية إسرائيل في عملية السلام، ومدى التزامها بقرارات الشرعية الدولية ومبادئ المبادرة الأميركية التي انطلقت من مبدأ مفاوضات الأرض بالسلام» (الشعب، ١٩٩٢/٨/٢٤)؛ وذكرت مصادر مطلعة في العاصمة السورية، ان سوريا تنظر «بتفاؤل حذر الى إمكانية تحقيق تقدم في المحادثات، لكون تل - أبيب ما زالت، حتى الآن، تحاول الالتفاف على عملية السلام عبر طروحات جانبية، ولأن الموقف الأميركي، هو الآخر، ما زال غامضاً من مواضيع عدّة هامة، وان الشكوك العربية ما زالت قائمة حول [صدقية] الموقف الأميركي» (المصدر نفسه)؛ وكان تردّد، حسبما ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، ان وزير الخارجية الأميركية «اقترح على سوريا وإسرائيل وضع قوات أميركية في مرتفعات الجولان... في اطار أي معاهدة سلام في المستقبل»